

مع الحدث

وهيمنتهم النفسية على الخصوم والحلفاء. القوة الأميركية لا غبار عليها. لكن «رعاة البقر» يتلهفون باظهار الضعف المبالغ به في كثير من الأحيان. والخوف الوجودي من تناهي قوة بعض الطامحين الى الهيمنة العالمية. السياسة الأميركية اشبه بفيلم

كثير حول العالم يلحسون باليوم الذي تنهقر فيه الولايات المتحدة. لكن كل المعطيات تشير الى ان أحلامهم ستطول الى ابعد مما يتوقعون. يحلو للاميركيين اظهار نوع من الانضمام الدائم. وهذه «الشيروفرينيا» المصطنعة هي أحد عوامل قوتهم

«ناتو» اقتصادي جديد... «الكابوي»

«الاوراسي» ككل. وتصريح باراك اوباما اثر التوقيع الـ TTP كفيل بتبيان المطلوب من دون اي لبس. فهو أعلنها صريحة وبالفم الملآن: «عندما يعيش ما يزيد على 95 في المئة من مستهلكينا المحتملين خارج حدودنا، لا يمكن أن نجعل الصين تكتب قواعد الاقتصاد العالمي». فاما

تنصاع الصين، أو تقاقل منفردة لفرض شروطها الاقتصادية في منطقة تخضع واقعياً وجغرافياً وتاريخياً في قلب دائرة نفوذها التقليدي. وإذا كان الـ TTP اداة فعالة لتطوير

العملات الآسيوية اقتصادياً، فإن الـ TTIP التي وصفتها هيلاري كلينتون بـ «ناتو اقتصادي»، تشمل «العالم الغربي» ككل، من ضمن المساعي الأميركية لتمتين هذا المحور عالمياً في ضوء صعود قوة أخرى، وخاصة آسيوية.

الاتحاد الأوروبي يدرك مدى حاجته للولايات المتحدة أمنياً واقتصادياً، لكن الولايات المتحدة، من دون الأوروبيين حلفائها التقليديين، ستكون أضعف في لعبة المحاور المتصارعة. وهي، وإن كانت في نظر الكثيرين المستفيد الأكبر من الـ TTIP، إلا أنها تربطها الأوروبيين أكثر بها

مع انضمام اقتصاديات كبرى الى المنظمة، وبخاصة دول الـ «بريكس»، بات فرض الأميركيين سلطتهم المطلقة أكثر صعوبة، وهو ما بدا جلياً في الجولة التاسعة المتعددة الأطراف حول المفاوضات التجارية التي عقدت في الدوحة عام 2011 ومنيت بفشل ذريع.

دخول منافسين كبار الى الساحة، دفع بالولايات المتحدة الى البحث عن استراتيجيات جديدة لسيطرت هيمنتها الدولية. من هنا تُفهم الأسباب وراء الاتفاقيات الثلاث الكبرى. صحيح أنه لا يمكن تجاهل آثارها الاقتصادية الضخمة، إلا أنها تبقى وسيلة من وسائل الهيمنة الأميركية. واللافت في هذه الاتفاقيات أن أياً منها لا يضم أبداً من دول الـ «بريكس»، وهي موجهة أساساً نحو الصين التي تشكل الخطر الأكبر على النفوذ الأميركي المطلق.

يسعى الأميركيون، من خلال هذه الاتفاقيات، الى ضرب عصافير عدة دفعة واحدة: جذب دول اميركا اللاتينية بعيداً عن البرازيل، ودول جنوب شرق آسيا بعيداً عن الصين، ودول أوروبا الغربية والاتحاد الأوروبي بعيداً عن القالب

مع انضمام اقتصاديات كبرى الى المنظمة، وبخاصة دول الـ «بريكس»، بات فرض الأميركيين سلطتهم المطلقة أكثر صعوبة، وهو ما بدا جلياً في الجولة التاسعة المتعددة الأطراف حول المفاوضات التجارية التي عقدت في الدوحة عام 2011 ومنيت بفشل ذريع.

دخول منافسين كبار الى الساحة، دفع بالولايات المتحدة الى البحث عن استراتيجيات جديدة لسيطرت هيمنتها الدولية. من هنا تُفهم الأسباب وراء الاتفاقيات الثلاث الكبرى. صحيح أنه لا يمكن تجاهل آثارها الاقتصادية الضخمة، إلا أنها تبقى وسيلة من وسائل الهيمنة الأميركية. واللافت في هذه الاتفاقيات أن أياً منها لا يضم أبداً من دول الـ «بريكس»، وهي موجهة أساساً نحو الصين التي تشكل الخطر الأكبر على النفوذ الأميركي المطلق.

يسعى الأميركيون، من خلال هذه الاتفاقيات، الى ضرب عصافير عدة دفعة واحدة: جذب دول اميركا اللاتينية بعيداً عن البرازيل، ودول جنوب شرق آسيا بعيداً عن الصين، ودول أوروبا الغربية والاتحاد الأوروبي بعيداً عن القالب

الاتفاقيات الثلاث من وسائل الهيمنة الأميركية على العالم



رضا صوايا

في عالم اليوم، الكلمة العليا للاقتصاد. الطائرات الحربية والصواريخ الباليستية والنووية مشوّقة ومنشطة للأدرينالين، لكن السلاح الاقتصادي أشد فتكاً وإن كان أكثر نعومة. رغم كل جبروت الاتحاد السوفياتي السابق، لم تحتج الولايات المتحدة الى اطلاق رصاصة واحدة على عدوها الشيوعي. طبعاً الرد النووي بين الطرفين حال دون اقتتالهما المباشر، لكن الأميركيين كانوا مدركين جيداً، رغم خوفهم المبالغ فيه، أن هزيمة السوفيات ستكون اقتصادية وثقافية وتكنولوجية... وهكذا كان الاندفاع الروسية في الشرق الأوسط واستقدام الـ S-400، وقبلها تثبيت الروس لخطوط حمر في كل من اوكرانيا وجورجيا، اضافة الى تكتل دول «البريكس»، كلها دفعت كثيرين الى حفر قبر الأحادية الأميركية مبكراً. لكن بلاد العم سام، ادراكاً منها لهذه الوقائع، كانت قد بدأت قبل سنوات التحضير لتكبير خصومها اقتصادياً، وضخ الدم في هيمنتها العالمية قبل أن يصيبها الوهن، وعينها على الصين.

ثلاث اتفاقيات... وهيمنة واحدة

شهد العالم قبل شهرين توقيع إحدى أبرز الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، وهي اتفاقية التجارة الحرة في منطقة المحيط الهادئ (TTP) التي تضم 12 من البلدان المطلة على هذا المحيط، من ضمنها الولايات المتحدة. ولا تزال المفاوضات جارية للبت في اتفاقيتين أخريين لا تقلان أهمية، هما الشراكة التجارية الاستثمارية عبر الأطلسي (TTIP) واتفاقية تجارة الخدمات (TISA).

لاتفاقية التجارة الحرة في منطقة المحيط الهادئ انعكاسات هائلة على الاقتصاد العالمي ككل. فالدول الموقعة عليها تضم نحو 800 مليون نسمة، وتشكل نحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و50% من التجارة الدولية و40% من الاقتصاد العالمي. وواشنطن ستكون المستفيد الأكبر منها، إذ أنها ستتخلص من أكثر من 18 ألف نوع من الضرائب كانت تفرضها الدول الأخرى على منتجاتها. وبالنسبة الى الـ TTIP، في حال اقرارها بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية الـ 28، فستكون الاتفاقية التجارية الأكبر دولياً منذ أكثر من ربع قرن تقريباً. وقد بدأت المحادثات الخاصة بهذه الاتفاقية في حزيران 2013، وهي تهدف الى إزالة التعريفات الجمركية بين الطرفين وتوحيد الأطر القانونية الناظمة للتجارة، ويتوقع - بحسب داعميها - أن ترفد اقتصاد الاتحاد الأوروبي بـ 119 مليار يورو سنوياً، وأن تعود على الولايات المتحدة بـ 95 مليار يورو.

أما الـ TISA فتشمل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي الـ 28 و23 دولة أخرى، وهي تهدف الى فتح الأسواق وتحسين القواعد في مجالات التراخيص،

رجال الأعمال في أفريقيا... الأكثر فساداً بعد الشرطة

في دلالة خطيرة على الفساد الذي ينخر عالم الأعمال كشفت دراسة لمنظمة الشفافية الدولية أن رجال الأعمال هم أكثر الفئات فساداً في أفريقيا بعد مسؤولي الشرطة. الدراسة المعنونة «الناس والفساد: مسح أفريقيا 2015» شملت مقابلات مع أكثر من 43 ألف شخص في 28 دولة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وهذه المرة الأولى بحسب المنظمة التي يصنف فيها المسح الذي تجريه سنوياً رجال الأعمال بأنهم فاسدون للغاية. التقرير يسلط الضوء على الترهل الذي ينهش القارة الأفريقية وعلى جميع المستويات من أعلى البنين الإداري والمؤسساتي للدول الى القضاء ورجال الأمن ورجال الأعمال ما يزيد من تردي الأوضاع في القارة السمراء. ويقف حجر عثرة أمام تطورها المجتمعي والاقتصادي ويحد من قدرتها على جذب الاستثمارات وكسب ثقة المستثمرين.

الأرقام مرعبة بكل ما للكلمة من معنى، حيث قدر عدد الذين دفعوا رشاً في العام الماضي بأكثر من 75 مليون شخص. وإن كانت القارة الأفريقية تسجل أعلى مستويات الفقر على مستوى العالم يظهر التقرير أن الفساد لا يرحم ولا يفرق بين المراتب الاجتماعية. لا بل الأسوأ هو أن الأشد فقراً هم الأكثر تضرراً إذ أن فرص دفعهم رشاً تصل الى الضعف تقريباً مقارنة بالأكثر ثراء.

ومن النتائج المباشرة للفساد أنه يزيد من معدلات الفقر في القارة التي تصارع لتحسين مستويات معيشة سكانها، إضافة الى أنه يحرم الناس من الحصول على احتياجاتهم الأساسية التي هي أساساً صعبة التوفر للكثير من المواطنين.

ويعتقد أن ليبيريا هي الأكثر فساداً، إذ أن الدراسة أشارت إلى أن ليبيريا سجلت أعلى معدلات رشاً، تليها في الترتيب هي الكاميرون ونيجيريا وسيراليون. وجاء مسؤولو الحكومة والضرائب في المرتبتين الثالثة والرابعة من بين الفئات الأكثر فساداً، بنسب بلغت 38 في المئة و37 في المئة على التوالي، فيما اعتبر 34 في المئة من المستطلعة آراؤهم القضاة بأنهم الأكثر فساداً مقارنة بـ 33 في المئة لنواب البرلمان و31 في المئة للمسؤولين عن مكاتب الرؤساء.

(الأخبار)